

تحديات الغاز في المنطقة

محمد مصطفى*

البتروال والغاز الطبعي في فلسطين: الإمكانات والمعوقات

تشكل الثروات الطبعية على أنواعها أساساً مهماً للنهوض الاقتصادي وعاملاً جوهرياً للتطور الصناعي، وتعتبر الثروات الطبعية عنصراً لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق النمو الاقتصادي لأي دولة. ونظراً إلى أهميتها واستعمالاتها المتعددة، فإن النفط والغاز الطبعي ومشتقاتهما تُعدّ من أهم الثروات الطبعية المتوفرة في أي دولة، وذلك لارتباطها بمختلف نواحي الاقتصاد.. ولذلك تسعى جميع الدول لاستغلال ما هو متوفر لديها من ثروة نفطية، سواء أكان ذلك عن طريق الاستعمال المباشر، أو التصدير والاستيراد، كما أن الدول المفتقرة إلى النفط أو الغاز الطبعي المحلي، تسعى لاستيرادهما وتخزينهما.

تعاني فلسطين شحاً في الموارد والثروات الطبعية، غير أن القليل المتوفر لدينا من هذه الموارد يمكنه أن يشكل على المدى القصير، رافعة مهمة للاقتصاد الفلسطيني، لكن سياسات إسرائيل، وحرصها الدائم على السيطرة على جميع الموارد الطبعية الموجودة في فلسطين من مياه ونفط وغاز وبوتاس، حالاً دون استغلال هذه الموارد حتى الآن. ونظراً إلى السيطرة الإسرائيلية التامة على الموارد الطبعية كلها، فإن الاقتصاد الفلسطيني بات معتمداً بشكل كامل على الواردات، وخصوصاً من إسرائيل، لسداد ما أمكن من حاجاته المتعلقة بالنفط والغاز، سواء أكان ذلك للاستعمال المنزلي أو الصناعي، وتبلغ التكلفة السنوية للواردات النفطية في فلسطين ١,٥ مليار دولار تقريباً. وفضلاً عن ذلك، فإن إسرائيل تتحكم أيضاً في حجم وسعر المحروقات الواردة إلى الضفة والقطاع، وفي توقيت إدخالها، الأمر الذي جعل أسعار المحروقات في فلسطين موازياً لأعلى بلاد العالم، ووضع عائقاً أمام النهوض الاقتصادي الفلسطيني.

الغاز الطبعي

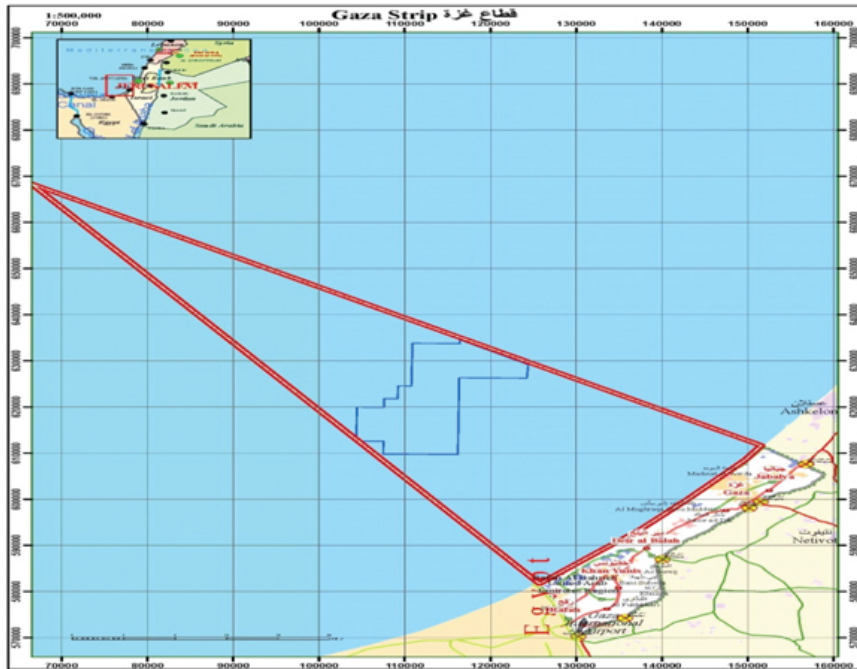
اكتُشف في سنة ١٩٩٩ ما يزيد عن ١,١ ترليون قدم مكعب من الغاز الطبعي

* نائب رئيس الحكومة الحالية برئاسة رامى حمد الله (٢٠١٥)، ورئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني.

في المياه الإقليمية الفلسطينية قرب شواطئ غزة، موزعة على حقلين أكبرهما يدعى "غزة مارين" (Gaza Marine)، والآخر "بوردر فيلد" (Border Field)، وقد منحت السلطة الفلسطينية في حينها الحق الحصري في التنقيب عن الغاز إلى تجمّع مكون من شركة "بريتش غاز" (B.G.) البريطانية، وشركة اتحاد المقاولين، وصندوق الاستثمار الفلسطيني. وتقدّر القيمة السوقية الكلية للغاز في الحقلين ما بين ٦ و ٨ مليارات دولار أميركي.

وتشير الدراسات إلى إمكان إنتاج الحقلين الغاز بمعدل ١,٥ مليار متر مكعب في العام الواحد على مدى عمر الحقل الواحد المقدّر بعشرين عاماً، علماً بأن التقديرات الحالية ترجّح عدم البدء بضخّ الغاز من الحقلين قبل سنة ٢٠١٨، وذلك فقط في حال بُدئ فوراً بتطويرهما، ذلك بأن توقيت البدء بتطوير المشروع مرتبط بإزالة المعوقات الإسرائيلية.

لقد حالت السياسات الإسرائيلية منذ اكتشاف الحقلين دون المضي في تطوير المشروع حتى يومنا هذا، على الرغم من أننا بذلنا جهوداً جادة لتأمين الموافقات الإسرائيلية التي من شأنها السماح بالمضي قدماً في تنفيذ المشروع وتطويره. وشكلت التقلبات السياسية والأوضاع القاهرة التي مرت بها فلسطين عامة، وقطاع غزة خاصة، على مدى الأعوام السابقة، عائقاً أمام البدء بالمشروع، وكبحت أي تطورات إيجابية على الصعيدين السياسي والتجاري، غير أننا نأمل ببروز أوضاع إيجابية في المستقبل لدعم تطوير المشروع، لأن غاز غزة يؤدي دوراً مهماً في تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع الطاقة الفلسطيني، فضلاً عن أهميته في دعم الاقتصاد المحلي.



موقع حقل "غزة مارين" البحري

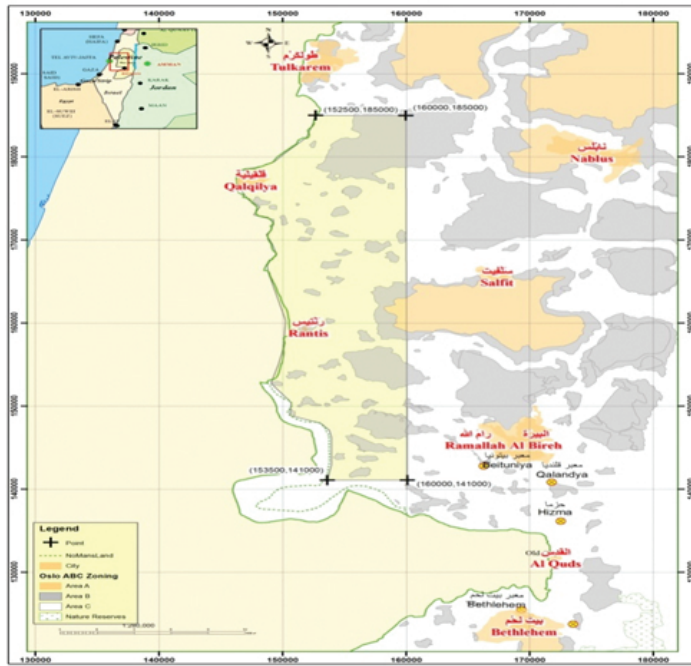
ومن المتوقع أن يدرّ المشروع، في حال أنجز، أكثر من ٢ مليار دولار أميركي من رسوم إتاوة، وضرائب، وكذلك رسوم مشاركة الدولة على مدى عمر المشروع، الأمر الذي سيمثل مصدر دخل مهم لخزينة الدولة، وسيخفف من الكم الهائل من الالتزامات المالية عليها. كما أن استهلاك الغاز المحلي سيوفر على الحكومة أكثر من مليار دولار أميركي من الفواتير المتعلقة باستيراد الوقود من إسرائيل، إذ سيحل الغاز المحلي مكان الوقود المستورد في جميع النشاطات الاقتصادية في السوق الفلسطينية، فضلاً عن أن استخدامه لإنتاج الكهرباء سيخفف من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، وسيعزز الكفاءة الذاتية الفلسطينية فيما يتعلق باستهلاك الطاقة، وسيوفر على الاقتصاد الفلسطيني ٨ مليارات دولار تقريباً خلال ٢٠ عاماً جرّاء التكلفة الباهظة لاستيراد الكهرباء من إسرائيل مقارنة بتكلفة إنتاجها عن طريق استغلال الغاز الطبيعي الفلسطيني. وتُظهر الخريطة أدناه موقع منطقة التطوير الخاصة بمشروع الغاز في غزة.

البتروال

لقد شهدت الأعوام الأخيرة مؤشرات واضحة لوجود كميات تجارية من البتروال في الأراضي الفلسطينية، ويقوم الإسرائيليون منذ سنة ٢٠١٠ باستخراج كميات تجارية من البتروال من بئر "مجد ٥" الواقع بمحاذاة الخط الأخضر، وتحديدأ بالقرب من قرية رنتيس شمالي غربي مدينة رام الله في الضفة الغربية، ويُقدّر حجم الإنتاج في ذلك الحقل بـ ٨٠٠ برميل يومياً. وتشير الدراسات الزلزالية التي أجريت على موقع "مجد ٥" إلى أرجحية امتداد الحقل بالجزء الأكبر منه داخل الضفة الغربية، كما تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٦٠٪ من مخزون هذا الحقل الذي يقع بالقرب من قرية رنتيس (داخل الضفة الغربية) يتراوح ما بين ٣٠ مليون و١٨٠ مليون برميل.

وبناء على ذلك، قامت الحكومة الفلسطينية بتعيين شركة استشارية متخصصة بمجال التنقيب والاستخراج للبحث في جدوى المشروع الاقتصادية، ولتصميمه بطريقة تضمن تعظيم فائدة الاقتصاد الفلسطيني، والمساعدة في اجتذاب المستثمرين من خلال مرحلة عطاءات بإشراف السلطة الفلسطينية. وقد تم العمل على تحضير العطاء وطرحه على الجمهور العام خلال العام المنصرم، ونحن الآن بصدد تقويم العطاءات التي استلمناها لاختيار الشروط الأكثر ملاءمة للمضي قدماً في المشروع.

ويُعتبر مشروع النفط في رنتيس ذا أبعاد وعوائد اقتصادية كبيرة على امتداد عمر المشروع، فمن المقدّر أن تبلغ إيرادات السلطة الفلسطينية ما بين ٦٠٪ و٧٠٪ من عوائد المشروع، أي ما يعادل ١,٣ مليار دولار. وسيساعد المضي قدماً في المشروع في زيادة الاستقلالية في مجال الطاقة والاعتماد على الموارد الطبيعية المحلية، وسيؤكد السيادة الفلسطينية على مواردنا الطبيعية، وسيكون نقطة انطلاق لمزيد من المشاريع المتعلقة باستغلال ثرواتنا الطبيعية سواء أكانت في الأغوار الفلسطينية أو في البحر الميت، أو غيرها من الموارد الطبيعية في مختلف محافظات دولة فلسطين. وسيساعد المشروع، كذلك، في خلق فرص استثمارية ضخمة، وفي اجتذاب الشركات والمستثمرين، الأمر الذي سينعكس



موقع حقل رنتيس النفطي

إيجابياً على الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

غير أنه من الجدير بالذكر أن الوضع السياسي عامة، وموقع الحقل خاصة، يزيدان من مستوى المخاطر المتعلقة بمشروع تطوير البترول في الضفة، ذلك بأن منطقة الامتياز تمتد على مساحة تقارب ٤٣٢ كم^٢ من شمالي مدينة قلقيلية إلى غربي مدينة رام الله، وما يتخلل ذلك من مناطق مصنفة كمناطق "ج" بحسب اتفاق أوسلو، الأمر الذي ربما يضع عوائق أمام تطوير المشروع، ومنها صعوبة الحصول على الموافقات الإسرائيلية اللازمة، وعدم ضمان تعاون الجانب الإسرائيلي لتسيير المشروع. وتُظهر الخريطة أعلاه موقع حقل رنتيس بالنسبة إلى المناطق المصنفة "ج" بحسب اتفاق أوسلو.

وفي ظل الفرص المتاحة أمام الاقتصاد الفلسطيني (سواء أكان ذلك من خلال تطوير الغاز في غزة أو البترول في الضفة)، فإنه لا بد لنا من التفاؤل بمستقبل واعد لاقتصادنا، ذلك بأن إمكان وجود وتطوير الغاز والبترول في فلسطين يُعتبر فرصة ذات مدلول استراتيجي، ويشكل رافداً مهماً للاقتصاد الوطني الفلسطيني، لأن مجمل حاجات السوق الفلسطينية من المحروقات على اختلاف أنواعها يتم استيرادها من إسرائيل، الأمر الذي يشكل عبئاً مالياً ضخماً على خزينة الدولة الفلسطينية، فضلاً عن مخاطر الاعتماد الكلي على إسرائيل في التزود بسلع استراتيجية كالغاز أو البترول في ظل مخاطر التقلبات السياسية، واستخدام إسرائيل ذلك للضغط على الحكومة سياسياً، وفرضها أسعاراً ليست بالضرورة منافسة أو ملائمة مقارنة بمعدل دخل الفرد في فلسطين، علاوة على مخاطر عدم استقرار تدفق هذه

السلة الاستراتيجية فى حال نقص المخزون لدى إسرائيل لأى سبب كان.

الكهرباء

لعل المنفعة الكبرى للغاز والبتروال الفلسطينى تنطلق من أهمية تلك الثروات واستعمالاتها فى قطاع الكهرباء، فوجود الغاز والبتروال فى فلسطين واستخراجهما ربما يمثلان نقطة مفصلية فى نهضة هذا القطاع وتطوره، لأن اعتماد الاقتصاد الفلسطينى وتبعيته لإسرائيل يتركزان بشكل كبير فى مجال الكهرباء.

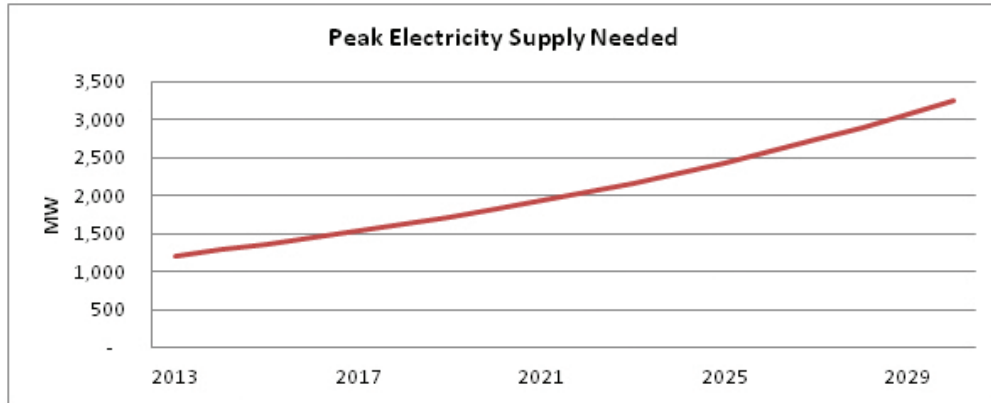
لقد بلغ متوسط حجم الاستهلاك المحلى للكهرباء فى فلسطين ٤٧٥٠ غيغاواط فى الساعة تقريباً، فى سنة ٢٠١٣ (الضفة والقطاع)، وهذا الأمر يتطلب سعة إنتاج قصوى تُقدَّر بـ ٨٦٠ ميغاواط فى الضفة و٣٥٠ ميغاواط فى غزة، أى سعة إنتاج قصوى كلية تُقدَّر بـ ١٢١٠ ميغاواط، علماً بأن الحاجات الأنية للاقتصاد الفلسطينى أكبر من ذلك كثيراً. وتشير التقديرات إلى أن حجم الطلب سيتزايد بنسبة ٦٪ سنوياً لتبلغ سعة الإنتاج القصوى المطلوبة ٢٤٠٠ ميغاواط فى سنة ٢٠٢٥ (الضفة والقطاع)، وهذا ما هو موضح فى الشكل أدناه.

الحد الأقصى المطلوب لإنتاج الكهرباء

غير أنه، فى الوقت ذاته، لا توجد مؤهلات ومرافق محلية لسدّ تلك الحاجات، إذ لا يوجد فى الضفة والقطاع سوى محطة توليد واحدة هي محطة غزة التى تعاني من شح فى الإنتاج نظراً إلى التكلفة العالية للوقود المستخدم حالياً فى تشغيلها والمستورد من إسرائيل، فضلاً عن استهداف إسرائيل المستمر للمحطة فى غاراتها. وعلى الرغم من أن المحطة مُعدّة لإنتاج ١٤٠ ميغاواط فى الساعة تقريباً، فإنها أنتجت خلال الأعوام الماضية ما لا يزيد عن ٧٠ ميغاواط فى الساعة (أى ما يعادل نصف قدرتها، أو أقل من ١٠٪ من حجم الطلب المحلى)، وقد تم استهدافها فى الحرب الأخيرة على غزة، فتعطّل إنتاجها فترة طويلة.

لقد جعلت السياسات الإسرائيلية إقامة قطاع كهربائى فلسطينى مستقل بجميع مكوناته (توليداً ونقلًاً وتوزيعاً) شبه مستحيل، فضلاً عن صعوبة إقامة شبكة كهرباء ضغط عال فلسطينية نظراً إلى سيطرة إسرائيل على معظم الأراضي داخل الضفة الغربية، وهو ما جعل الاقتصاد الفلسطينى معتمداً على إسرائيل لتلبية حاجاته من الكهرباء، وذلك عن طريق استيراد الكهرباء من الشركة القطرية الإسرائيلية فى الضفة والقطاع بأسعار عالية، الأمر الذى شكّل ولا يزال يشكل عبئاً مالياً ضخماً على الاقتصاد الفلسطينى، لأن فاتورة الكهرباء الفلسطينية لإسرائيل تزيد عن ٧٠٠ مليون دولار سنوياً.

وفى ظل اكتشاف الثروات الطبيعية (وخصوصاً الغاز) فى فلسطين، وانطلاقاً من أهمية تحقيق الكفاءة الذاتية، وضعت الحكومة الفلسطينية نصب عينها هدفاً واضحاً يتمثل فى تحقيق الاستقلال والاكتفاء الذاتى فى مجال الطاقة، أملاً بإعادة إعمار قطاع الطاقة بجميع مكوناته بالشكل الذى يضمن سداد حاجات الطاقة المحلية بشكل كامل بحلول سنة ٢٠٢٥، بحيث تُلغى الحاجة إلى استيراد الكهرباء من إسرائيل وغيرها فى ذلك الحين. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فإننا نسعى لإنشاء محطات لتوليد الكهرباء فى الضفة الغربية والقطاع،



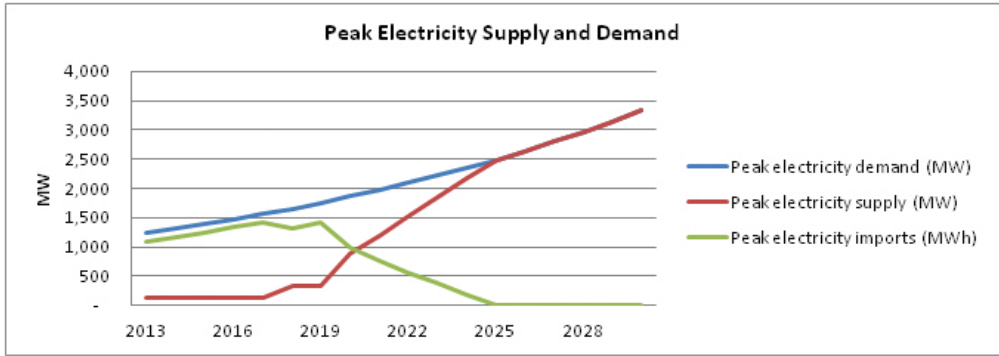
الحد الأقصى المطلوب لإنتاج الكهرباء

ونعمل على زيادة سعة إنتاج محطة التوليد في غزة، وعلى بناء شبكة كهرباء فلسطينية متكاملة ومستقلة.

وقد جرى التخطيط لإنشاء محطة للتوليد في شمال الضفة بسعة ٤٠٠ ميغاواط، ومن المقدّر أن تبدأ المحطة بالتوليد ما بين ثلاثة وخمسة أعوام. كما أن الحكومة بصدد التخطيط لمحطة أخرى للتوليد جنوب الضفة بسعة ٤٠٠ ميغاواط، ومن المقدّر أن تبدأ تلك المحطة بالإنتاج قبل سنة ٢٠٢٠، فضلاً عن أنه يتم البحث حالياً في توسيع محطة التوليد في غزة وزيادة قدرتها من ١٤٠ ميغاواط إلى ٢٨٠ ميغاواط. وإذا استُكملت فعلاً هذه المشاريع بنجاح فإننا سنصبح أقرب إلى تحقيق هدفنا في سدّ الطلب المحلي للكهرباء بحلول سنة ٢٠٢٥.

ويشكل توفير الوقود اللازم (أي الغاز الطبيعي) لتشغيل هذه المحطات عائقاً أساسياً أمام المضي قدماً في تطويرها، والحكومة الفلسطينية تسعى لتزويد هذه المحطات بالغاز الطبيعي من حقل الغاز الفلسطيني قبالة شواطئ غزة. وتقدّر الحكومة استخدام ٦٠٪ من الغاز المتوقع استخراجة سنوياً، أي ٠,٩ مليار متر مكعب، من غزة لدعم إنتاج الطاقة المحلي وغيره من النشاطات الاقتصادية والصناعية، بينما تخصص ٤٠٪ منه للتصدير إلى حين إنشاء جميع محطات التوليد المخطط لها، وذلك كوسيلة لسدّ العجز المالي الذي تواجهه الحكومة حالياً. وسيكون ذلك الاستغلال الأكثر ملاءمة لمواردنا الطبيعية، ونقطة بداية للعديد من المشاريع والاستثمارات في هذا القطاع وغيره من القطاعات الحيوية في فلسطين. ويوضّح الشكل أدناه رؤية الحكومة فيما يتعلق بتحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع الكهرباء.

إن مبادرات استخراج الغاز الفلسطيني واستعماله في تزويد محطات توليد الكهرباء لن تكتمل إلا بوجود شبكة نقل كهرباء ضغط عال وطنية، وما يتخلل ذلك من الحاجة إلى الربط ما بين مختلف المدن الفلسطينية وجميع النظم والإنشاءات الأخرى اللازمة لتسيير عمليات قطاع الكهرباء، الأمر الذي سيحتاج إلى جهود استثمارية من جانب الحكومة والقطاع الخاص.



الحد الأقصى المطلوب للتزود وطلب الكهرباء

ملاحظات ختامية

وختاماً لا شك في أن تطوير الثروات الطبيعية من غاز وبتترول سيشكل نقطة تحول في الاقتصاد الفلسطيني، ويمثل فرصة لسداد جزء من العجز المالي، ورافعة للنمو الاقتصادي. لكن لا بد من لفت الانتباه والتشديد على حجم العوائق التي قد تواجهنا في سعينا لتحقيق استقلالنا في مجال الطاقة، ذلك بأن إقامة وتشغيل وتطوير المشاريع الأنف ذكرها تتطلب العديد من الموافقات الإسرائيلية أولاً، والتعاون من طرف الجانب الإسرائيلي ثانياً. غير أننا متفائلون بنتائج هذه المشاريع، ومتطلعون إلى فوائدها وعوائدها المتوقعة على اقتصادنا الوطني، ونحن مؤمنون بأن تنفيذ مثل هذه المشاريع سيؤكد السيادة الفلسطينية على مواردنا الطبيعية، وسيكون بمثابة عامل مساعد في التخلص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، وسيشكل دعامة رئيسية لاقتصاد مستقل في دولة فلسطينية مستقلة. ■